

التجربة الناجحة للعدالة والتنمية



المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZİ



AK PARTi

التجربة الناجحة
للعدالة والتنمية



المقدمة: النشأة والتأسيس

جاء حزب العدالة والتنمية كنتيجة لصراع سياسي داخل الحركة السياسية للتيار الإسلامي التركي والذي أسسه البروفيسور الراحل نجم الدين أربكان.

فقد دخلت السياسة التركية عامة ومن ضمنها حركة الملاي جوروش (وهي الحركة الإسلامية السياسية) مأزق بعد سيطرة العسكر على الحكم في تركيا نتيجة الانقلاب الذي حدث في شباط من عام 1997 حيث أصبح الحكم الحقيقي للعسكر ولكن الواجهة فيها أحزاب سياسية يمينية ويسارية وعلمانية مختلفة.

ولم تنته الأزمة بذلك بل دخلت تركيا في أزمة اقتصادية غير مسبوقة حيث وصلت نسبة التضخم في نهاية العام 97 إلى 91% وفي نهاية العلم 2001 إلى 88.6% وحدث التعويم الأكبر للعملة التركية ف خسرت أكثر من قيمتها في ليلة واحدة وفي نفس الفترة أعلنت أكثر من 14 بنك تركي الإفلاس فدخل السياسة التركية في أزمة البديل.

لقد كان حزب الرفاه والذي أغلق عام 1998 بتهمة الرجعية التهمة التي كانت تستخدم لإغلاق أي حزب سياسي ذو توجه إسلامي كان هو البديل الأكثر رغبة لدى المواطن التركي لكن الدولة العميقة لم تكن تقبل به بل ومباشرة بعد إعلان الحزب البديل بأقل من سنة بدأت التحقيقات في إغلاقه.

في نفس الوقت كانت مجموعة من القيادات الشابة في هذا التيار تختلف مع القيادة التاريخية له وهم نجم الدين أربكان ورفاقه في طريقة المواجهة وترى أن الصرامة في المواجهة لا تولد إلا كسر عظم التيار وترسيخ أقدام العسكر ومن يتعاون معهم من الأحزاب العلمانية واليسارية وغيرها بينما ترى القيادة التاريخية أن أي تعاون في الأمر يعني التراجع عن مبادئ الحركة وانفصال عن جذورها.

ونتح عن هذا الخلاف انشقاق كبير في جسم الحزب وأنشأ المنشقون ومعهم مجموعة من الليبراليين المحافظين وبعض اليساريين حزبا جديدا باسم حزب العدالة والتنمية والذي استقى اسمه من روح اللحظة وحاجة المجتمع فقد كانت العدالة والتنمية هما أكبر نقص يعيشهما المجتمع التركي حيث أصبحت المحاكم تأخذ قراراتها من العسكر وتتفذهها دون خجل وأصبح الاقتصاد والتنمية التركية في أسوأ مراحلها.



الانطلاقة الناجحة:

لقد تميز حزب العدالة والتنمية بأنه الحزب الثاني في تاريخ تركيا الذي يفوز بأغلبية ويشكل حكومة بحزب واحد وقوية في أول انتخابات يخوضها بعد تأسيسه مباشرة حيث أسس الحزب في أغسطس/ آب من العلم 2001 وفاز بأغلبية كبيرة من مقاعد البرلمان في شهر مارس/ آذار من العام التالي أي بعد سبعة أشهر فقط من تأسيسه ولهذا الفوز أسباب ودوافع مختلفة اجتمعت كلها لتخدم هذا المشروع ومنها: أنه حزب أسس من قبل كادر معروف وناجح في العمل السياسي والخدمات البلدية وله قاعدة شعبية جاهزة في الشارع بناها بنجاحاته فمن

بين المؤسسين رؤساء بلديات كبرى في تركيا وعلى رأسهم رئيس الحزب أردوغان عبد الله جول وزير الخارجية في حكومة نجم الدين أربكان وغيرهم.

أن الحزب استطاع استقطاب بعض القيادات نظيفة اليد والمعروفة بذلك من أحزاب الوسط وبعض الشخصيات الليبرالية واليسارية غير المتطرفة والتي لها صدى في الشارع فكان الحزب الذي يمثل الشريحة الواسعة من الجماهير.

أن الحزب ركز في كل المحافل على قضيتان وهما محور اسم الحزب العدالة والتنمية بل وكانت التنمية والاقتصاد تسبق العدالة في كثير من الخطابات لأن المواطن أصبح يبحث عن لقمة عيشه قبل أن يسأل عن الحرية والعدالة.



السياسة الدولية في مواجهة من كانوا يرونه إسلامي متطرف يسعى لتغيير مكان تركيا من الغرب إلى الشرق.

الطرح السياسي والاقتصادي اللين للحزب كان يتمشى مع الأعراف السياسية المقبولة من الدولة العميقة في عالم السياسة والاقتصاد من العمل على دخول الاتحاد الأوروبي والحفاظ على النظام المالي الموجود وقبول التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي كان الأمر الناهي في الاقتصاد التركي بل وهناك معلومات عن لقاءات تمت لقيادات في الحزب مع ممثلي المنظمات واللوبيات المؤثرة عالمياً وطمأنتهم حول المستقبل الاقتصادي والسياسي التركي.

أن الحزب لم يخض في القضايا الفكرية التي تمحورت حولها المعركة السياسية في السنوات الخمس التي سبقت تأسيسه وهي الإسلام السياسي والعلمانية ولا موضوع الحجاب الرمز الأهم في معركة السياسة والعدالة التي خاضها أستاذ مؤسسي الحزب نجم الدين أربكان. أن الحزب ظهر كمنافس لحزب السعادة والذي يمثل الامتداد الطبيعي لحركة المللي جوروش (الحركة السياسية ذات المرجعية الإسلامية) مما دفع التيارات العلمانية التي كانت تخشى من عودة أربكان مرة أخرى للساحة بقوة بعد فشل كل البدائل التي صنعها العسكر والتيارات المساندة له في عالم الإعلام والسياسة والاقتصاد لتأييد هذا الإسلامي المعتدل الذي يمكن التعاون معه وإدخاله ضمن حظيرة



وبعد انطلاقه فقد عاش الحزب ثلاث مراحل
في كل مرحلة كان له طبيعة تختلف عن التي
سبقته من الخطاب والأداء وذلك تبعاً للتغير
الحاصل في إمكانات الحزب وقدراته على التأثير
في الشارع والسيطرة على مفاصل الحكم
وكذلك على المتغيرات الحاصلة في متطلبات
الشارع والأحداث الجارية حوله ويمكن تصنيف
المراحل الثلاث كالتالي:

مرحلة صناعة الفرق والتعرف على الدولة:

حزب العدالة والتنمية استطاع أن يتجنب ضربات
القوى المعارضة الرئيسية الخارجية لفكر
الديمقراطية من ماسونية وصهيونية عالمية
من خلال تجنب القضايا الخلافية الرئيسية مع
هذه القوى ولكنه أيضاً حيد القوى الداخلية
التي يمكن أن تضربه وتوقفه من التقدم مثل
العسكر ومراكز القوى الدكتاتورية العلمانية
من تعليم وقضاء وإعلام.

وقد انطلق الحزب الذي تشكل غالبية قواعده
الشباب المنسحبين من حزب الفضيلة إسلامي
التوجه ، ولكنه ضم في صفوفه الأولى العديد من
الشخصيات العلمانية واليسارية المعتدلة وحتى
العلويين الذين كان بينهم وبين الإسلاميين حاجز
كبير قبلها ، وكذلك اعتمد في دعمه الشعبي
على رفض الناس للأحزاب العلمانية الأتاتوركية
وأحزاب الوسط التي اعتقدوا أنها سبب الفساد
المالي والإداري المستشري في البلاد، وكذلك
الأحزاب اليسارية التي أصبحت وبكل وضوح تبعاً
للرأسمالية ومنظماتها الدولية مثل صندوق
النقد الدولي وغيرها وما زاد فرصهم في
النجاح هو الانهيار الاقتصادي الذي نتج عن
تحرير العملة لتتخفف قيمتها 100% بين ليلة
وضحاها عام 2001 وكذلك اكتسحوا دعم الناخب
المتدين الذي بدء يشعر أن سياسة التحدي
التي اتبعتها حزب الرفاه وخليفته حزب الفضيلة
لن تنجح في كسر شوكة تسلط من العسكر

رأى فيها الناخب العادي وغير الإسلامي تجربة جديدة يقودها مجموعة من الشباب الذين عرف عنهم التميز في مجالات الخدمات وشعر فيهم روحاً جديدة لم تعيشها تركيا منذ الخمسينيات وكذلك شعر فيها المتدين بأن الطريقة الهادئة في التغيير ستكون أنجع وأكثر أثراً لرفع الظلم الواقع عليه بسبب مواقفه الدينية والفكرية. وانقضت هذه المرحلة، وقد نجحت الخطط الاقتصادية والإدارية الداخلية بشكل كبير، واستطاع الحزب أن يثبت أقدامه في عالم السياسة بعد أن منع منها لفترة طويلة نسبة كبيرة من أنصاره بسبب توجهاتهم السياسية، وقد وصل عدد لا بأس به من البيروقراطيين الموالين للحكومة لعدد من المناصب المؤثرة في الحكم والإدارة.

والقضاء ومؤسسة التعليم العالي، وهي رموز السيطرة للانقلابيين الذين سيطروا على مقاليد الحكم بانقلابهم الدامي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وهذا بدا واضحاً من برنامج الحزب في المرحلة الأولى لتقدمه للانتخابات عام 2003، فقد كان برنامجاً داخلياً بكل معنى الكلمة، واقتصادياً بشكل خاص، وطرح حلولاً ديمقراطية وأقرب للمواقف الإنسانية منها القضايا السياسية للمواقف التي تخص الناخب المتدين من موضوع الحجاب والطرد من الجيش للمتدينين، وغيرها من القضايا التي تعد محور الخلاف بين الإسلاميين والقوى المعادية لهم، وطرح فكرة الديمقراطية المحافظة حلاً لها. فكان الدعم الهائل لهذه التجربة الجديدة التي





المرحلة الثانية: بداية المواجهة

مع نهايات المرحلة الأولى بدأت قوى الدولة العميقة تستشعر الخطر على مشروعها من المشروع الديمقراطي المحافظ (كما يحلو للحزب تسمية نفسه) الذي بدأ يكسب قلوب المواطنين ويخترق حصون الدولة العميقة لكن بطرق لا تسمح له برفضها مثل القانون الإنساني والضوابط الأوروبية مما اضطره لإصدار تهديد بانقلاب في حال استمر الأمر على ما هو عليه.

لذلك في المرحلة الثانية بدأ الحزب بالتحرك لكن بهدوء ضد معاقل الدولة العميقة

- على صعيد المؤسسات التعليمية استطاع الحزب إدخال عدد من الشخصيات الديمقراطية والمحافظات على المجلس الأعلى للتعليم صاحب التأثير الأكبر في الجامعات والمعاهد العليا والذي كان يعتبر من معاقل الجيش.

- وعلى صعيد الإعلام استطاع الحزب إنشاء وتمويل بعض الصحف والقنوات وكذلك تشجيع رجال الأعمال المقربين من الحكومة على شراء بعض القنوات والصحف المعروفة والمؤثرة في الشارع مع التنبيه على عدم تغيير محتواها الجاذب للجماهير ولكن تغيير خطابها السياسي ليستطيع أن يوصل الحزب رؤيته عبرها لنفس القاعدة الجماهيرية.

- وعلى صعيد الاقتصاد فبعد إضعاف إقطاعي الاقتصاد وفتح الطريق أمام الاقتصاديين المنتمين للتيار المحافظ أو غير المنتمين للدولة العميقة ولوبيها الاقتصادي نمو التيار الاقتصادي الداعم للحكومة والمنفذ لسياساتها الاقتصادية وكان المحرك الأساسي لهذا التيار التجمع الاقتصادي

الأكبر في تركيا جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين (موصياد) وقد استطاع في هذه الفترة والتي كانت تعصف الأزمة الاقتصادية بالعالم أن يرفع معدل دخل الفرد في تركيا من ثلاثة آلاف دولار إلى أكثر من عشرة آلاف.

وعلى صعيد المواجهة مع الجيش والأمن فقد سمح الحزب بفتح ملفات فساد مالي وملفات محاولات انقلاب كانت تخطط لها قيادة الجيش رغم أنها لاحقاً تم إضعافها بل وإفسادها من قبل جماعة جولن لتتحول لقضايا تصفيات لكل من يعارضون الجماعة داخل الجيش مما أشغل الجيش بالدفاع عن نفسه وهي المرة الأولى التي يقف فيها الجيش مدافعاً عن سمعته أمام الشعب الذي كان يقدر هذا الجيش ويقبل أن يكون أعلى من المسائلة القانونية والسياسية. وفي نفس المرحلة وفي عام 2008 عين أردوغان أحد أقرب موظفي الدولة له وقيادة الحزب حاقان فيدان رئيساً للمخابرات الأمر الذي أزعج الكثير من الأطراف حتى جماعة جولن التي كانت تعتبر حليفة له. أما على صعيد السياسة الخارجية فقد تطور أداء تركيا فيها عبر صانع سياستها الخارجية البروفيسور أحمد داوود أوغلو وبدأت تركيا تأخذ دور الدولة الأكثر قبولاً لدى جميع أطراف الخلاف السياسي من سوريا لفلسطين ومن الكيان الصهيوني وغيرهم فأصبحت هي الوسيط في الكثير من اللقاءات السياسية وعلى صعيد الجيران فقد كانت سياسة تصفير المشاكل التي اتبعتها الحزب منذ بدايات عمله مؤثرة في هذه الفترة فقد تراجعت حدة المواجهة بين تركيا وأرمينيا واليونان وسوريا بعد أن كانت توشك على الانفجار حد الوصول لمواجهة مسلحة بينهم. ولكن هذه السياسة خاصة فيما يخص الشأن الفلسطيني فقد تغيرت وانعكست تماماً مع العدوان على غزة والموقف التركي المناصر بكل قوة للشعب والقضية الفلسطينية حتى وصلت الأمور لوصول العلاقة لأضعف مستوياتها السياسية.

وفي الفترتين الأولى والثانية نجح في فتح العديد من الملفات العالقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وقطع شوط جيد في طريق انضمام تركيا للاتحاد ولكن التغييرات التي كانت تتم لم يكن هدفها الوحيد هو الانضمام للاتحاد لكن أيضاً استخدام شناعة الانضمام للاتحاد لفرض بعض التغييرات على الدولة العميقة وإجراجها مع الجماهير.

أما المرحلة الأخير فهي مرحلة قيادة الدولة بالكامل:

وهي المرحلة التي ترك فيها الحزب وقيادته الحذر الشديد الذي رافقهم طوال السنوات الثماني الأولى وبدأ بفرض سياساته على الدولة وتجفيف منابع الدولة العميقة فاستطاع عمل ما يلي: أصبحت مؤسسات الدولة عبر بعض التعديلات الدستورية الصغيرة والكبيرة مسيطر عليها من الحكومة بعد إسقاط الحواجز والمعوقات التي كانت تسمح بمؤسسات أشبه بالحكم الذاتي داخل الدولة كالقضاء والتعليم والجيش فقد نجح الحزب في جعل كل مؤسسات الدولة تأتمر بأمر السياسيين المنتخبين وممثليهم .

لأول مرة أصبح مجلس الأمن القومي صانع السياسات الاستراتيجية في الدولة ذو أغلبية مدنية سياسية بعد أن كانت غالبية العظمى من العسكر (شعب مدنيين وهمس عسكريين) . نجح في فتح الأبواب داخل الدولة لأكثر عدد ممكن من الموظفين المحافظين والديمقراطيين والغير منتمين لتيارات الدولة العميقة خاصة في المناصب العليا من الوزارات الحساسة كالعدل والخارجية والاقتصاد.

ومن ميزات هذه التجربة السياسية الهامة في منطقتنا الإسلامية ما يلي:

- الأب الروحي والزعيم: فالمجتمع التركي ومنذ الدولة العثمانية يعيش أجواء السلطان والشعب أو الشيخ والمريدين فكانت كاريزما وحضور أردوغان ومهاراته القيادية المميزة من تشكيل وإدارة فرق العمل والحزم والمجازفة في اللحظات الهامة كلها لها دور هام في تشكيل القيادة الروحية والحزبية لهذه التجربة.
- الرؤية الواضحة والتخطيط الطويل: فأردوغان وفريقه يهتمون بوضع الأهداف القصيرة والطويلة المدى ففي كل دورة انتخابية أصبح الناخب معتاد لينتظر الوعود التي سينفذها العدالة والتنمية على الصعيد المحلي في المدن والأحياء أو الصعيد القومي في عموم تركيا ولكن في نفس الوقت كانت الغايات البعيدة دائما حاضرة في خطابات أردوغان وقيادة الحزب فمن مؤوية الجمهورية 2023 إلى ألفية دخول العثمانيين الأناضول 2071. وفي نفس الوقت فإن التخطيط والعمل على حل المشاكل المحلية ومحاربة المشاكل الظاهرة ومحاربة الفقر ودعم المسنين والمعاقين وتطوير البنى التحتية هو من الأدوات التي ساهمت في إقناع الناخبين بالعدالة والتنمية.



- الموروث السياسي والاجتماعي: اعتمدت التجربة على موروث سياسي واجتماعي بني على مدى عصور طويلة منذ العهد العثماني والذي ورغم الضعف الذي أصابه بسبب التغيرات السياسية التي ضرب العالم في القرن الأخير إلا أن بذرتها المختبئة تحت تراب العاصفة بقيت تنتظر الفرصة لتعود وتنبت من جديد.
 - أن التجربة اعتمد على الطاقات المحلية وتنميتها قدر المستطاع بل وجلب ما هاجر من الطاقات إلى خارج تركيا بكل الإمكانيات.
 - نشر الرفاهية ذات الجودة العالية وصناعة البدائل للمجتمع مما أضعف تيارات الغزو التغريب الفكري والثقافي بل واستعاد المجتمع حالته الشرقية مع الحفاظ على الحداثة في أسلوب المعيشة ففتح النواد والمسارح ودعمت الدولة الإنتاج المسرحي والسينمائي المحافظ فانتشرت المنتجات التي تمثل تركيا المحافظة بعد أن كان يمثل تركيا في الإعلام العالمي المنتجات التركية ذات الطابع الغربي الغريب نسبياً على المجتمع.
 - أما الشباب فكانوا هم عصب الحراك السياسي للحزب في كل المراحل وكان تصعيد الشباب في العمل الحزبي ظاهرة مميزة سبقت كل الأحزاب السياسية الأخرى والتي تحاول دائماً اللحاق بالحزب لكنها دائماً تأتي بعده بخطوات متأخرة. ولتشجيع ذلك فإن النظام الداخلي للحزب يمنع استمرار الشخص في منصب رئاسي على صعيد الدولة أو المدينة أو الحي أو البرلمان لأكثر من ثلاث دورت متتالية فيضطر بعدها للاستقالة لدورة واحدة على الأقل وترك مكانه للمتقدمين من قواعد الحزب.
 - عدم الاستعجال في طرح البديل والانتظار حتى يشتد سوق المشروع المحلي والتخلي عن التحدي في مواجهة القوى المسيطرة ما دام المشروع المحلي غير قادر على المواجهة في كل المجالات.
 - المرونة السياسية التي تعطيه القدرة على التراجع عن المواقف التي يرى فيها نتائج تشكل خطر على مستقبل تركيا أو حاضرها.
- يمكن تلخيص نجاحات الحزب في عدة محاور وهي :
- التنمية الاقتصادية: حيث تسلم الحزب تركيا مفلسة ومستدينة من صندوق النقد الدولي، فنقلها سريعاً - في سنوات حكمه فترة قصيرة في عمر الدول - إلى مصاف الدول سريعة النمو، محققاً أرقاماً يشار لها بالبنان، حيث تضاعف الناتج القومي ومعدل دخل الفرد وتراجع التضخم ونسبة البطالة وسدت تركيا دينها لصندوق النقد الدولي قبل أن تعرض عليه أن تقرضه.
 - الإصلاحات الديمقراطية: بعد فترة وجيزة من الإنجازات الاقتصادية التي لامست حياة المواطن العادية فأمنت للحزب بعض الشرعية والالتفاف الشعبي، بدأ العدالة والتنمية بلامسة القضايا الشائكة بشكل متدرج، فقدم خلال 16 عاماً من الحكم طويلاً لعدد من الأزمات المزمنة في البلاد مثل الحريات الشخصية وحقوق الأقليات ومشكلة حظر الحجاب وصولاً للمشكلة الكردية التي قطع فيها شوطاً مهماً قبل أن تنهار عملية السلام مع العمال الكردستاني ويستأنف الأخير عملياته العسكرية منذ يوليو/تموز 2015.

- السياسة الخارجية: فقد أضحت تركيا مع العدالة والتنمية، في ظل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والرؤية الواضحة لقيادتها، دولة إقليمية فاعلة ومؤثرة بل ومقبولة من مختلف دول المنطقة إلى ما قبل الثورات العربية، بسيرها على هدى نظريات «الخوجا» أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي وتصفير المشاكل والقوة الناعمة، وإن كانت دخلت في حالة من التراجع والإخفاق منذ سنوات تحاول معها الاستدارة والتعويض.
- الصورة أو النموذج: رغم أن الولايات المتحدة هي من روجت لما أسمته «النموذج التركي» الجامع بين الديمقراطية والإسلام لحث دول العالم العربي والإسلامي على اقتفاء أثره، ورغم النقاشات العديدة التي سادت وتسود الفضاءات السياسية والفكرية العربية حول مفهوم الحداثة والدولة الحديثة والخصوصية الإسلامية، إلا أن الحزب قد قدم فعلاً تجربة ألهمت القوى السياسية العربية، سيما الإسلامية منها. لهذه التجربة ما لها وما عليها، لكنها على الأقل أعطت الأمل بالتغيير وإمكانية الفعل والتأثير، ولعله ليس من باب المبالغة ذكر تجربة العدالة والتنمية التركي من ضمن العوامل العديدة التي مهدت الطريق للثورات العربية، سيما وأن الكثير من الإسلاميين العرب، حركات وأفراداً، يعتبرون الحزب «حركة إسلامية» رغم تأكيد نظامه الداخلي وأيدياته وتصريحات قياداته بأنه حزب «ديمقراطي محافظ».
- تصاعد القوة الخشنة التركية في المنطقة .
- تطورت الصناعة العسكرية التركية بشكل كبير جداً في عهد العدالة والتنمية مما سهل عليه التحول تدريجياً نحو استخدام القوة الخشنة مع الدبلوماسية التي نجحت تركيا في استخدامها في الكثير من الملفات وقد برزت هذه النجاحات في العديد من الملفات :
- الصومال
- سوريا
- قطر

ولكن هذا الحزب الذي عاش يحكم تركيا منفرداً ولأكثر من 16 سنة لم تخل طريقه من السقطات أو العثرات بل وأحياناً الأخطاء الاستراتيجية التي أثرت عليه سياسياً وأوشكت أن تودي بحكمه ومنها : لا يعني كل ما سبق أن صفحة الحزب ناصعة البياض خالية من السلبيات والتحديات، بل تبقى في نهاية المطاف تجربة بشرية عليها كما لها، لكن ربما ساهم في إظهارها وتلميعها الواقع التركي بالغ السوء الذي حسنته والمحيط العربي الموهل في التراجع الذي جاورته وعایشته. وفق المساحة التي تسمح بها عجالة المقال، يمكن تلمس السلبيات التالية في التجربة التركية حتى الآن:

- غياب المشروع الفكري: رغم بعض المتغيرات على مستوى الخطاب مؤخراً، ما زال الحزب بعيداً عن الأدلجة ولصيقاً أكثر بفكرة الحزب الجماهيري الخدماتي ومفتقداً لنواة صلبة كبيرة من الجماهير. وهو ما يعني أن الإنجاز – أو بالأحرى مدى إدراك الناخب للإنجاز، وذلك فارق مهم – هو معيار الاستمرار في الحكم، وقد كاد الحزب يدفع ثمن ذلك – رغم نجاحه – في انتخابات البرلمان 2015.
- ما زال الحزب يقاد بمركزية وتسيطر عليه شخصية الفرد في القيادة دون المؤسسة وهي ثقافة تركية عامة منذ العهد العثماني وعاشتها وتعيشها التيارات السياسية التركية بغض النظر عن

توجهاتها من الكمالية الأتاتورية وحتى القومية ومرورا بالمحافظين والديمقراطيين الليبراليين ونتج عن هذا مركزية قوية داخل الحزب قد تكون مفيدة في هذه المرحلة عاتية الأمواج في السياسة التركية لكنها قد تنقلب لحالة سلبية وضارة على الحزب في مراحل ما بعد أردوغان.

- التحرك بعاطفية في بعض الملفات السياسية خاصة في الشرق الأوسط مما أكسبه تعاطف شعبي كبير لكنه اضطر الحزب أحيانا للتنكر لمواقفه أو تبني مواقف معاكسة لها ليتخلص من أعباء مواقفه تلك مما يثير الشك لدى أنصار الحزب ومحبيه في تلك المواقف ولكن هذه المعضلة يتم معالجتها بالثقة المطلقة لدى الحزب وقواعده بالقيادة وخاصة رجب طيب أردوغان شخصيا.

- الثقة الزائدة بجماعة جولن مما أعطاهم الفرصة للسيطرة على مفاصل بعض الوزارات الهامة سابقة الذكر وكانت الحجة أنهم يناصرون المشروع الديمقراطي وليس هناك تهديد منهم على أمن الدولة حتى أنهم أصبحوا وبكل سهولة هم من يسمح أو يمنع مرور أي مشروع أو قانون داخل الدولة وتبين هذا بعد انتهاء شهر العسل وبداية مرحلة الطلاق العنيف بين الحزب والجماعة في عام 2011 وحتى الانقلاب العسكري الفاشل في تموز 2016. ورغم كل ما يحدث إلا أن التنظيم ما زال له أنصار وله آثار تتكشف بين الحين والآخر وهذا الخطر سيبقى مهدد لتركيا خاصة في ظل تعويل بعض قوى الغرب على هذا التنظيم للجم العدالة والتنمية وقص أجنته.
- البراغماتية المتطرفة : خاصة في السياسة الدولية حيث الانقلابات السريعة التي تحدث في المواقف التركية تحول الأطراف من عدو لدود لحليف حميم وهذا وإن كان ضروريا لحماية المصالح الاستراتيجية التركية إلا أنه يؤثر على هوية البلاد وبوصلة سياستها الخارجية وصورتها في الخارج.



تركيا الملفات الحساسة

أولاً: تركيا والملف السوري

بدأ الموقف التركي من سوريا متفائلاً بانتصار الثورة وسقوط الأسد خلال أشهر من اندلاعها لهذا كانت مواقفه عاطفية وحدية ولكن ومع تراجع قوة الثورة والتدخل الروسي السافر وبشكل ملفت للنظر عمل استدارة على الموقف وانتقل من حالة اسقاط النظام إلى رحيل الأسد وفي بعض الأحيان كانت تصدر تلميحات بقبول حتى بقاء الأسد مؤقتاً لكن دون صلاحيات ولمدة انتقالية. ومن الأسباب:

1. التدخل الروسي بكل قوة في الساحة السورية
 2. تحول الأرض السورية لساحة حرب دولية بالوكالة بدأت شررها تصل الأراضي التركية.
 3. تراجع القوى الثورية وتقسمها بين الولاءات المختلفة للدول والتيارات الفكرية.
 4. دخول داعش على خط الثورة والتي كانت تشكل تهديد أمني كبير لتركيا
 5. الدعم الأمريكي للميليشيات الكردية على الحدود التركية مما بدأ يشكل تهديد على الأمن القومي التركي
 6. حجم الضغط الداخلي الناجم عن الأعداد الضخمة من اللاجئين السوريين واستغلال الأمر من التيارات المعارضة في إثارة الشارع .
 7. وصول تركيا لقناعة بوجود مخططات دولية لتقسيم سوريا وإنشاء دويلة على حدودها مع تحريك ودعم الغرب للعصابات المسلحة في داخل تركيا لإعلان الاستقلال في بعض الأقاليم المتاخمة للحدود
 8. لضعف الأمني الداخلي الناجم عن الانقلاب الفاشل وحاجة الدولة التركية للانطفاء قليلاً نحو الداخل لتمكين النظام وتأمين البلاد.
- وبناءً عليه فإن تركيا والتي ترى في الولايات المتحدة وحلفاءها طرفاً يريد إطالة الصراع في سوريا وإرهاق الجميع بحرب أهلية ومواجهات عبثية تحولت من دولة تنظر من نظرة مبدئية للثورة السورية وتأييدها بما تستطيع لتحقيق أهدافها إلى دولة تقرأ الأمور من زاوية مصلحة تركيا أولاً وأصبحت تسعى لإنهاء المعركة في سوريا على طاولة المفاوضات ولكن في ظل أوراق قوة لديها تستطيع من خلالها تمرير مطالبها ومطالب حلفاءها من الثوار.



ثانياً: تركيا وأمريكا

منذ الحرب العالمية الثانية وبدأ المعركة بين القوتين العظميين في العالم وقفت تركيا بوضوح في مربع الناتو حيث حسمت تركيا خيار سياستها الخارجية بالانضمام عام 1952 لحلف شمال الأطلسي (الناتو) حمايةً لنفسها وأراضيها من أطماع الاتحاد السوفياتي السابق، وطوال فترة الحرب الباردة لم يطرأ أي تغيير جوهري على توصيف العلاقة بين أنقرة وواشنطن. وبقيت تركيا حتى نهاية الحرب الباردة بمثابة قاعدة متقدمة لحلف الناتو ورغم بعض الخلافات التي عاشتها تركيا مع أمريكا رأس حلف الناتو في بعض الملفات كلف قبرص والسماح للقوات الأمريكية بالدخول للعراق. تميزت هذه العلاقة بأنها علاقة تبعية لا علاقة شراكة رغم أن الدولتين في التسعينيات وقبل الانقلاب على الحكومة المنتخبة بقيادة حزب الرفاه عام 1997 بعامين فقد أعلنت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مع وجود شريك استراتيجي ثالث وهو دولة الاحتلال الصهيوني. وكانت الشراكة عسكرية اقتصادية ثقافية وأمنية.

أسباب الخلاف :

- عدم تفهم الولايات المتحدة محاولة تركيا في عهد العدالة والتنمية من رسم سياستها الخارجية المستقلة وفي نفس الوقت لا تتعامل معها كحليف بل ترغب في بقائها تابع دون مراعاة مصالحها.
 - الدعم الأمريكي المتواصل للفصائل الكردية المسلحة في سوريا، في تجاهل تام للتحفظات التركية.
 - سليم فتح الله كولن زعيم "التنظيم الموازي" المقيم في بنسلفانيا منذ 1999 والذي تتهمه أنقرة بأنه العقل المدبر للمحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016. ورغم العلاقة الوثيقة المفترضة بين البلدين ورغم اتفاقية "تبادل المجرمين"
 - رغم أن التغيير الأخير في الإدارة الأمريكية وتعيين بومبيو المعروف بمواقفه المعادية للسياسة التركية بدلا لتاليرسون الذي كان يعتبر أكثر توازن وتعقل مقارنة بترامب إلا أنه ليس من الوارد أن تنتكس العلاقات بين البلدين أكثر مما هي عليه الآن خاصة وأنها تقوم أسس دبلوماسية وسياسية واقتصادية وأمنية معقدة تبني على عشرات السنين من التعاون والمؤسسات والمواقف والقرارات والمصالح، ما يجعل النكوص عنها باهظ الثمن للطرفين. وليس هناك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة في صدد الانقلاب تماما على شريكتها الاستراتيجية، ورغم أنها غير راضية عن بعض سياساتها الخارجية وتعمل ضد مصالحها في سوريا مثلاً، إلا أن ذلك لا يتم على أساس المواجهة المباشرة وإنما ما زالت واشنطن حريصة على عدم وصول العلاقات لحالة القطيعة.
 - ولكن هناك ملفات ستبقى عالقة وتحرك مياه الخلاف بين البلدين كلما هدأت وفي محاولة من أمريكا لذي ذراع تركيا كلما احتدم الخلاف بين البلدين في القضايا التي تجاوزت العلاقات الدبلوماسية كما في سوريا والعراق واتفاقيات التسليح التركية مع روسيا ومنها :
1. ملف فتح الله جولن وتسليمه رغم كل المحاولات التركية لاستعادته وتقديم الوثائق والملفات المدللة على تورطه في الانقلاب ورغم وجود اتفاقية تبادل المجرمين الموقعة بين البلدين.
 2. 2ملف رضا ضراب والذي تحول من متهم رئيس إلى شاهد ضد من عاونوه (يبدو أنها صفقة لحماية من الإعدام في إيران) والذي يعتبر ملفا عقابيا لتركيا حاولت الولايات المتحدة من خلاله ضرب مصداقية الاقتصاد التركي وعلى رأسه قطاع البنوك ورغم أن العديد من البنوك العالمية قامت بما قام به البنك الأهلي التركي إلا أن التعاطي مع البنك التركي تجاوز العقوبات المالية كما مع البنوك الأخرى إلى تحويل القضية لجريمة دولية ودعم إرهاب (على الصعيد الإعلامي) أما على صعيد الملف السوري فواضح أن أمريكا تحاول أن تقاوم حصول تركيا على أي مكتسبات في الساحة السورية لكن دون الوصول لحالة المواجهة أو القطيعة المطلقة لكن تركيا في نفس الوقت تعرف حدودها في التقدم فتحاول رفع سقف الخطوط الحمراء الأمريكية قدر المستطاع لكن دون اختراقها بعنف لأنها تعلم أن الأمريكان لن يسمحوا لهم ولا لغيرهم بتجاوزه (قصف القوات الروسية) ولكن الأتراك أيضا يحاولون أن يضعوا بعض الخطوط الحمراء للأمريكان كي يحصلوا الحد الأدنى منها.

ثالثاً: تركيا وروسيا:

لا يمكن وصف العلاقات التركية الروسية بالتحالف لأنها لا تحمل أقل معاني الحلف والشراكة الاستراتيجية بل يمكن توصيفها بحالة التقاء مصالح قصيرة المدى لكنها هامة وخطيرة بين الطرفين ومنها:

1. الضغط الأمريكي والأوروبي على تركيا ومحاولة وضعها في عزلة.
 2. الاستعاضة بالسلاح الروسي الذي ترفض حتى اللحظة دول الناتو تأمينه لتركيا مثل أنظمة الدفاع الجوي.
 3. ضمان الدعم الروسي أو الحياد على الأقل في ملف كنتون الميليشيات الكردية في شمال سوريا مما سيصد التغول الأمريكي في الأمر.
 4. العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية تشكل رافعة هامة للعلاقة بين الطرفين لا سيما إذا ما علمنا أن الرد الروسي على اسقاط طائرته من قبل تركيا كان اقتصادياً والرد التركي كذلك.
 5. رغبة روسيا في احتواء ثاني أكبر جيش في حلف الناتو والجدار الفاصل بين الشرق والغرب لجانبها.
 6. محاولة احتواء الدور التركي في سوريا مما سيريح الروس.
 7. محاولة تركية لإيصال رسالة للاتحاد الأوروبي وأمريكا أنها ليست محكومة لرغباتهم ومصالحهم فقط وأنها ستبحث عن مصالحها أولاً وقبل كل شيء.
 8. لكن مهما قيل في هذا التقارب فإنه تقارب مصالح بامتياز ولا يحمل أي ملامح تحالف أو محاور حتى اللحظة والتنافس بين الطرفين في العديد من الملفات ما زال قائماً.
- Heyecana gerek yok, düşmanımın düşmanı dostumdur mantığına dayanan bu yakınlaşma”
“uzun sürmez





رابعاً: تركيا وإيران

العلاقات التركية الإيرانية متوترة ليس في العهد الحديث فقط بل تاريخياً منذ قضاء السلطان سليم الأول على الدولة الصفوية في إيران وأطراف الأناضول وكذلك العلوية في الأناضول. والملفات التنافسية بين الطرفين كبيرة وكبيرة جداً فهما دولتان إقليميتان تحاولان التنافس على الكثير من الملفات من النفوذ في العراق وسوريا والبلقان وحتى بعض دول أفريقيا وكذلك التنافس على السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة.

لكن مع حجم الخلافات الكبير إلا أن المصالح الاقتصادية للدولتين والخوف من حجم الخسائر التي ستنتج عن المواجهة المباشرة بين الدولتين - التان تعلمان أن أي صراع بينهما سيكون خسارة لهما ومكسب لأعداءهما- يمنعان هذه المواجهة.

وفي ظل هذه الحالة المتناقضة ترسم العلاقة بين البلدين من حيث الزيارات والاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والعسكرية من ناحية وضرب الحلفاء لكلا الطرفين على الأرض السورية من ناحية. ومن ناحية أخرى تتوافق بل تتعاون الدولتين عملياً في مواجهة الكتنونات الكردية في المنطقة لما فيه من الخطر على أمن ووحدّة أراضيها.

خامسا: تركيا والاتحاد الأوروبي



- واجهت تركيا مجموعة من العقبات، منذ بدء مفاوضات عضويتها مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، مما أدى إلى وصول المحادثات إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك، تباطأت الإصلاحات الداخلية، وأيقن الأتراك بشكل متزايد أنه لا أمل في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث لم تعد هناك ثقة بين الشريكين. وعلاوة على ذلك، فإن كل هذه التطورات وقعت في الوقت الذي أصبحت فيه تركيا أكثر ثقة بنفسها وأصبح الاتحاد الأوروبي يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية.
- ومع تفاقم أزمة اللاجئين التي عصفت بأوروبا وأحدثت خلافات في بعض الدول وكذلك بين دول الاتحاد نفسها عاد نجم تركيا ليلمع من جديد ورغم اعتراض كل من ألمانيا وفرنسا وقبرص اليونانية واليونان في البداية إلا أنهم وتحت ضغط الأمن والاستقرار تعهدوا لتركيا بفتح ملفات الانضمام من جديد وتحسين العلاقة وكذلك العمل على رفع الفيزا وهذا ما لم يحدث حتى الآن بل ازدادت العلاقات توترا وسوءا ومن الأسباب:
 - o تأييد الاتحاد الأوروبي لأعمال العنف التي تقوم بها الـPKK عبر مهاجمة الإجراءات التركية وكذلك إيواء الإرهابيين المطلوبين تركيا
 - o عدم إيفاء الاتحاد الأوروبي بتعهداته المالية لمساعدة تركيا في تحسن وضع اللاجئين السوريين ورفض استقبال اللاجئين السوريين بالأعداد المتفق عليها
 - o ضعف الموقف الأوروبي من الانقلاب الفاشل بين الرفض بعد أيام وبين الصامت بل والمشكك في حدوثه ولحقه غيواء بعض دول الاتحاد للمتهمين الرئيسيين حتى العسكريين منهم مثل ألمانيا، النمسا واليونان
 - o سحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العضو في الناتو كهولندا وألمانيا لمضادات الصواريخ من نوع باتريوت في أشد اللحظات احتياجا لها من قبل تركيا
 - o الصعود الكبير لليمين الأوروبي المتطرف المعروف عنه العداء لتركيا وما حدث خلال الدعاية الانتخابية للاستفتاء الدستوري عام 2017 دليل واضح.
 - o اعتراض الاتحاد الأوروبي على قانون الطوارئ ورفضه اعتقال نواب حزب الشعوب الديمقراطي المتهمين بالترويج ودعم الإرهاب.

تركيا والاتحاد الأوروبي إلى أين :

رغم كل العواصف التي تضرب هذه العلاقات والتي استمرت منذ عشرات السنين إلا أنها وكما لن تتحول لحالة شراكة استراتيجية ووحدة كما هو بين دول الاتحاد الأوروبي لعدة أسباب أهمها ديني واقتصادي إلا أنه وفي ظل الحاجة المتبادلة للطرفين كل للآخر فلا يعتقد أن هذه العلاقات قد تصل حد القطيعة لأسباب عدة منها :

- تركيا هي الجدار الفاصل بين الاتحاد الأوروبي وكل التهديدات القادمة من الشرق الأوسط
- تركيا هي الممر الرئيسي للطاقة القادمة من روسيا والمنطقة نحو الاتحاد الأوروبي
- في نفس الوقت فإن الاتحاد الأوروبي يشكل أهم سوق تجاري لتركيا لا تستطيع لأي سبب كان أن تتخلى عنه.
- بالإضافة لهذه وتلك ما زال الشارع التركي ورغم تراجع تأييده للاتحاد الأوروبي إلا أنه يرى في مبادئ الاتحاد الأوروبي فرصة لتطوره السياسي والاجتماعي والتشريعي.

سادسا : تركيا والخليج العربي

- الإرث التاريخي في العلاقات العربية مع تركيا حتى بدايات حكم العدالة والتنمية بقيت ضعيفة بل ومتعارضة في كثير من الملفات وإن كانت قد شهدت بعض التحسن في عهد أوزال ومن أسباب ذلك:
1. الموروث التاريخي السيء بين الطرفين (مصطلحات : الاحتلال العثماني – الخيانة العربية)
 2. ابتعاد تركيا العلمانية المتطرفة بقصد عن العرب والشرق الأوسط بشكل عام.
 3. سيطرت الاشتراكية القومية العربية على الدول المحورية في العالم العربي.
 4. النزاع بين تركيا وجيرانها العرب على الحدود وتقاسم الثروات.
 - 5.

لكن مع النهضة الاقتصادية بقيادة العدالة والتنمية الذي يريد لمشروعه الاعتماد أكثر على القوى المحلية والإقليمية منه على القوى العالمية حاول تصحيح مسار علاقاته مع كل دول المنطقة وسر العديد من الحواجز تحت شعار تصفير المشاكل مع الجيران ونتج عن ذلك :

- تشكلت العديد من مجالس العليا للعلاقات على مستوى الوزراء ورؤساء الوزراء وعقدت مجالس وزراء مشتركة بين تركيا العديد من الدول العربية
- ارتفعت أرقام التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية وعلى رأسها دول الخليج لأضعاف ما كانت عليه قبل العدالة والتنمية.
- سمح لتركيا بالدخول على بعض الملفات وأصبحت من الدول المرحب فيها على صعيد الجامعة العربية والتجمعات العربية السياسية المختلفة.

هذه العلاقة الحميمة تأثرت وبشكل سلبي مع انطلاق الربيع العربي حيث وقفت تركيا مع الثورات والشعوب على عكس الأنظمة العربية وكان محور الإمارات – السعودية في دول الخليج على النقيض من تركيا بل وصلت الأمور حد التوتر والمواجهة السياسية المعلنة بين الإمارات وتركيا. لكن تركيا كانت وما زالت تحاول الحفاظ على شعرة معاوية مع الخليج لأنها تسعى لتقليل حجم التهديدات والمواجهات المفتوحة في ظل الأزمات التي تعصف بعلاقتها بالغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي وكذلك رغبتها في استمرار تدفق المال الخليجي إلى تركيا والذي شكل رافعة اقتصادية هامة في السنوات الثلاث الأخيرة للاقتصاد التركي الذي يواجه أزمة. وفي الأزمة الخليجية عاشت تركيا وضع صعب حيث كانت وما زالت تسعى للوقوف مع حليفها في الخليج قطر لكن لا تريد أن تخسر رأس الخليج السعودية لذلك رأينا التحرك التركي لمحاولة رأب الصدع وكذلك تكثيف الزيارات الرسمية للسعودية والخليج كنوع من توثيق العلاقة. العلاقة التركية الخليجية إلى أين :

رغم الخلافات الجذرية في العلاقة بسبب الموروث التاريخي السيء والاختلاف في وجهات النظر حول مبادئ الحكم والمواطنة وكذلك اعتبار السعودية تركيا نموذجا يشكل تهديد لتمثيلها للعالم الإسلامي إلا أن الطرفين يعلمون أن قطع العلاقة فيه خسارة فادحة للطرفين وإضعاف لموقفهما لصالح المنافس الأهم في المنطقة إيران.



المؤسسة العربية
للدراستات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMA MERKEZİ



Bahçelievler / İstanbul - Turkey

www.asamcenter.com - info@asamcenter.com

